الشيعة في لبنان تحت الحكم العثماني
[١٥١٦ – ١٧٨٨]

ستيفين وينتر

كامبردج: طباعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٩، عدد الصفحات ٢٠٤ .

ISBN 9780521765848

دراسة ستيفان وينتر الأخيرة هي تفسير دقيق لتاريخ الطوائف اللبنانية في ظل الإمبراطورية العثمانية، فتعتبر هذه الدراسة ثمرة الأبحاث المنظمة تنظيما جيدا، والهادفة لحل بعض المشكلات، فقد تم طرح نسخة سابقة كرسالة دكتوراه في جامعة شيكاغو في عام ٢٠٠٢، وقد استندت الرسالة إلى مراجع غنية تضم وثائق أرشيفية ومصادر ثانوية بلغات عديدة، وفي هذه الدراسة يوازن المؤلف بين المصادر الإدارية المحلية والرسمية، ويشعر القارئ بأن الأنظمة والأوامر الصادرة عن مركز الحكم العثماني يتم تمثيلها بشكل جيد في المنطقة اللبنانية، ومع ذلك فإن المؤلف يروي قصته من وجهة نظر داخل المدن اللبنانية، فالكتاب يبدأ بتقييم نقدي وتواصلي من التأريخ، ففي الفصل الأول يضع وينتر التاريخ الماضي للشيعة في الإمبراطورية العثمانية في سياقه، وذلك بإعطاء ملخص قصير عن الأماكن الشيعية المقدسة في العراق ومناقشة الشيعة في جبل عامل، وبشكل مختصر يدرس وينتر التجارب المختلفة للحركات الدينية غير التقليدية التي كانت على اتصال بالشيعة بدرجات متفاوتة؛ مثل بكتاشيس، وقيزل باش (الرأس الأحمر)، ويحاول أيضا استكشاف الانعكاسات النفسية للتشيع على تيار "الفكر العثماني".

في الفصل الثاني من الكتاب يقوم وينتر بشرح أساس الحكم العثماني في سوريا ولبنان في القرن السادس عشر، ويصف العلاقة بين أصحاب السلطة الإمبريالية والمحلية، مثل بني حرفوش الشيعية، وأيضا يصف إمارات الدروز بما فيها فخر الدين آل معن، وفي الفصل الثالث يتعمق وينتر في ماضي إمارة حمادة، وتعاون هؤلاء الأمراء مع مركز القيادة العثماني، وحكمهم جبل لبنان بين عامي ١٦٤١ و ١٦٨٥، وفي الفصلين الرابع والخامس يستكشف المؤلف التحولات والتغيرات التي حدثت بين القرنين السابع عشر و الثامن عشر كنتيجة للتحديات المالية والسياسية، فقد تحول

مركز القيادة في الدولة العثمانية من هيكل لا مركزي متسامح إلى هيكل أقل مرونة و أكثر مركزية، وفي هذه الفصول، يوضح الكاتب الوسائل التي استخدمتها الحكومات العثمانية لإجبار أصحاب السلطة المحلية على طاعة أوامرهم.

في الفصل السادس والأخير، يفسر الكاتب "تراجع الحكم الشيعي في طرابلس والبقاع" في القرن الثامن عشر: فقد حلت إمارة الشهابي محل بني حرفوش وحمادة، كما يتحدى وينتر التأريخ الماروني الطويل، ويشكو من أن معظم المؤلفين حتى الآن اعتمدوا على سجلات وتقارير غربية دون تمحيص أو تدقيق، لذلك فهو يوصي بتنويع المصادر، ولا سيما استخدام المصادر العثمانية بشكل مكثف، وبهذا النهج يدين وينتر بالفضل لأعمال أحمد بيضون وكمال الصليبي، اللذين، ناقشا وانتقدا -منذ ما يقرب من ربع قرن مضى- التأريخ الوطني اللبناني القائم على الطائفية، ومع الأسف على الرغم من أن كمال الصليبي يعتبر "رجلا كبيرا" في التأريخ اللبناني؛ فإن أفكاره وأفكار بيضون لم تحظ بقبول واسع، ومن ثم يعتبر نهج ستيفان وينتر نهجا مبتكرا.

فالمؤلف يدرك جيدا المشكلات التي تتعلق بنسب أيديولوجية محددة إلى النخب العثمانية، ففي كتابه تبدو الدولة والأيديولوجية وكأنها أشياء يصنعها الحكام والبيروقراطيون وعدد لا يحصى من الموظفين غيرهم، يحدث هذا تقريبا في كل جيل، ومن خلال هذه العملية المتكررة نتيجة وجود بعض الأنماط السلوكية، تظهر الاستمرارية فيما يتعلق بالسياسات السابقة، وبالأخذ في الاعتبار بشكل مستمر كل هذه الأشياء، يدرس ستيفان وينتر التاريخ الطويل للمجتمعات الدينية العرقية التي قطنت المنطقة التي تضم لبنان الآن، موضحا التعقيدات الناجمة عن تغير العلاقات بين الدولة والمجتمع في القرنين السادس عشر والثامن عشر، فيرى ستيفان وينتر أن تاريخ لبنان المعاصر يسبق التاريخ المتعارف عليه بقرنين: وبالنسبة له، فإن الحدث الرئيس هو الفتح العثماني في عام ١٥١٦م، فمنذ ذلك الحين لعبت المجتمعات الشيعية في لبنان دورا أكثر غموضا.

بالتأكيد، كانت النخبة العثمانية في كثير من الأحيان تضغط على الناس، وتصفهم بالزنادقة، ولكن في نفس الوقت كان هناك قدر كبير من "التسامح غير الرسمي"، فقد تم دمج بعض العائلات الشيعية في المحافظات كجباة للضرائب، وكما عرض ستيفان وينتر القضية؛ فقد ضخم التأريخ التقليدي من قضية الإقطاعيين الدروز وأعطاهم شرعية، ونتيجة لذلك كانت الجماعات الأخرى - لاسيما الشيعة- خارج الصورة، ولذلك فإن هذا الكتاب ينتقد في المقام الأول الكتابة الرومانسية التاريخية والقومية اللبنانية، ويؤكد الجذور الشيعية لتاريخ لبنان، ويوضح ستيفين وينتر أن النفوذ

الشيعي لم يتراجع حتى أواخر القرن الثامن عشر، وبعبارة أخرى فإن المؤلف يؤكد أن التاريخ الوطني في لبنان لا يبدأ فقط مع اتساع تأثير وازدياد نفوذ الدروز والجماعات المارونية في المنطقة؛ ولكن أيضا مع تحطم القوى الشيعية، كما ينتقد وينتر الماركسية المستوحاة من مواجهات على أساس طبقي سياسي، بين سكان لبنان والإدارة المركزية العثمانية، رافضا بذلك "الأساطير التاريخية" مثل: مفاهيم الاضطهاد العثماني وتحرير لبنان، ووفقا للمؤلف؛ فإن مثل هذا التبسيط يحجب التنوع الطائفي في المنطقة، بل أكثر من ذلك؛ فإنه يعتم على الصراعات الداخلية التي وقعت في منتصف النضال ضد ما كان يُفترض أن يكون عدوا مشتركا، وبالتحديد أصحاب السلطة في مركز القيادة العثمانية، فيأخذ على سبيل المثال بني حمادة، الذين تورطوا في منتصف القرن السابع عشر في نزاعات مارونية وحكموا مقاطعة مارونية، في نفس الوقت لعب المسيحيون أدوارا معينة في الصراعات الداخلية لبني حمادة، وبالمثل فإن المؤلف يرى أن الشيعة في جبل عامل لم يعيشوا في عالم معزول كما يفترض التأريخ اللبناني، وعامة من الواضح أن المؤلف كمؤرخ يدافع عن الحكم العثماني المتهم تقليديا بالعدو اللدود للكتابة التاريخية القومية الحديثة، التي نشأت في البلدان التي كانت في السابق جزءا من الإمبراطورية العثمانية.

فضل الساسة العثمانيون أمراء بني حرفوش الشيعة في القرن السادس عشر؛ حيث استفادت منهم السلطات المركزية، ومع ذلك عندما لم تعد هناك حاجة لخدماتهم؛ لم تتردد السلطات في إيذاء سمعتهم.

ويسلط ستيفان وينتر الضوء على بعض الحالات التي توضح أن الواقع الشيعي في لبنان قد يجعل من السهل على صاحب السلطة المحلية أن يحصل على التوصيات اللازمة للحصول على مزارع مربحة للضرائب، ولكن في حالات أخرى قد يجد الشخص أنه من الأفضل أن يدعي أنه كان سنيا، وبالأخص من أتباع المذهب الشافعي، ويلاحظ أن ستيفان وينتر يحاول إقناع القارئ بأن المخاوف الدينية لعبت أدوارا غير مؤثرة؛ أقل مما يتصور القارئ المعاصر، وقد كان من أهم خصائص التاريخ السياسي اللبناني في ظل الحكم العثماني في القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر: "الاعتماد المتبادل" و"تعقيدات علاقات القوة" بين الرعية والوسطاء والسلطات الإمبريالية، ووسط هيمنة مخاوف مالية لم يخضع توزيع ضرائب المزارع للهوية الطائفية، بل كان الأهم هو زيادة الإيرادات وتعزيز سيطرة الحكومة.

وفيما يتعلق بالدين؛ يؤكد ستيفان وينتر أهمية نمط الحياة القبلية و"الإسلام الشعبي"، بدلا من التدين وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، و في هذا السياق يتفق وينتر مع وجهات نظر حنا بطاطو،

وكذلك ماريون فاروق وبيتر سلوغليت بشأن تاريخ العراق في القرن التاسع عشر، ويرفض كتاب وينتر فكرة أيديولوجية "الاشمئزاز" العثمانية المتحجرة تجاه الرعايا الشيعة، وهو الافتراض الذي يستند أساسا على فتاوى القرن السادس عشر، ويضرب وينتر بعض الأمثلة من المجتمعات غير السنية، والتي فضلت أن تتعاون مع الحكومات العثمانية بدلا من الثورة عليها، ويحاول ستيفان وينتر إثبات أن الدولة العثمانية لم تتبع سياسة دائمة من "الذل" و"التهميش" ضد السكان غير السنة، وعلى الرغم من أن بعض الآراء قد تكون هشة للغاية، فإن بني حرفوش وبني حمادة الشيعة في لبنان الشيعية لم يمنعهم مذهبهم الشيعي من الاندماج في حكم الإمبراطورية العثمانية، وباعتماد أطروحة روبرت إيان مور الخاصة باضطهاد المجتمع في العصور الأوربية الوسطى، يرى وينتر أن "الاندفاع للعداء تجاه الشيعة" ظهر بين الأوساط البيروقراطية كلما ألحت ضرورة سياسية، وكان معظمها خلال فترات التحولات الطويلة الأمد، وخلال فترات عدم الاستقرار.

من هذا المنظور يمكن النظر إلى اضطهاد العلويين قيزل باش (الرأس الأحمر) في القرن السادس عشر كحدث مؤقت زائل بدلا من اعتباره تعبيرا عن عداء العثمانيين للشيعة، ووفقا لـ (وينتر) يمكن تطبيق نفس الشيء على التجربة اللبنانية، فكما تغيرت أولويات الحكومة الإقليمية؛ فقد أسهمت التعديلات المالية والسياسية في إعادة صياغة خطاب هجومي ضد التشيع في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر، لكن كانت السبب الرئيس وراء الحملة العثمانية ضد بني حمادة الشيعة، والذين حكموا طرابلس خلال معظم القرن السابع عشر؛ هو سلوكهم العنيد، والمتاعب التي تسببوا فيها.

لكن بعد تهميش الشيعة، تعاونت السلطات المركزية العثمانية مع الشهابيين على تدمير الحكم الشيعي في جبل لبنان، ويرى ستيفان وينتر أن بني حمادة الشيعة كانوا في المقام الأول مجرد لصوص بالنسبة للعثمانيين، قبل أن يكونوا أعضاء في أية طائفة، ومع ذلك يشير وينتر إلى أنه بعد أن أثبت أمراء الشيعة عدم مقدرتهم على تقديم خدمات للحكومة العثمانية، قد اختفت من الذاكرة أية فائدة لهم.

يحاول المؤلف من خلال مناقشته أن يتبنى بعض المفاهيم التي وضعتها مدرسة آنال الفرنسية، ويحاول تحديد التحولات البنيوية التي مرت بها الدولة العثمانية، وكنتيجة مباشرة فإن التاريخ يهتم بالهياكل وليس بالأشخاص، وعلى سبيل المثال؛ فإن القسوة الشخصية لأحمد باشا الجزار تمثل عودة إلى "الوضع الطبيعي للحكم" في القرن الثامن عشر، و بالطبع فإن مثل هذه

التصريحات من الممكن أن تعمل على تقويض دور البشر في صناعة التاريخ البشري، ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من بعض التغييرات؛ فإن كتاب وينتر يركز أساسا على سلسلة من الأحداث السياسية، فليست التفاصيل القصصية الدقيقة مملة وحسب؛ ولكن تبدو أيضا في بعض الأحيان على أنها لا تؤدي إلى أية نتيجة، فأحيانا ينتظر القارئ بفارغ الصبر الفقرات الختامية، حتى إن القارئ المحلي اللبناني الخبير بالجغرافيا اللبنانية قد يتوه وسط العدد الكبير من أسماء الشخصيات والأماكن، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الاقتباسات من اللغة الفرنسية والتي لم يتم ترجمتها، وخصوصا في الفصلين الخامس والسادس؛ ربما لا تكون مفيدة للقارئ غير الناطق بالفرنسية، ومع ذلك فإن المشكلة الرئيسة في هذا الكتاب هي أنه على الرغم من أن عنوانه: "الشيعة في لبنان تحت الحكم العثماني"، فلم أجد أية إشارة واحدة إلى الحياة الاجتماعية لهؤلاء الناس، ومن ثم فإن السرد يركز بشكل رئيس على الأحداث المالية والسياسية، والتي بلا شك لها أهميتها الخاصة، لكنها تحتاج أن تكون متصلة بالواقع الاجتماعي المألوف لهؤلاء الشيعة في لبنان، الطموحين سياسيا أحيانا، والثائرين أحيانا، والمتعاونين أحيانا أخرى.

ويدرك ستيفان وينتر جيدا الإمكانات السياسية الكامنة في دراسته، ومن دون الخوض في الماضي يشير وينتر إلى أنه لا يمكن فهم المشكلات المعاصرة في لبنان دون أخذ الشيعة في الحسبان، أولئك الذين كانوا عنصرا أساسيا في تشكيل التركيبة السكانية للشعب اللبناني، وبإعادة إدراج الإمارات الشيعية في التاريخ اللبناني وتنقيح التاريخ الماروني الدرزي؛ فقد أدي الكاتب خدمة رائعة للشيعة والعثمانيين واللبنانيين، وبشكل أعم للدراسات الشرق أوسطية.

فاروق ياسليتشمان
لودفيغ ماكسيميليان، جامعة ميونخ